قال الصدر الشهيد وفي نوادر ابن رستم الوصية جايزة وان دفن بلا
واهيل عليه التراب بلا صلاة لامر فنضي فذلك على قبره وان
لم يغسل لسقوط شطلها بعد دفنه بنشه وتعاد لو صلي عليه قبل الد
بلا غسل لفساد الاولى بالقبر على تغسيله قبل الدفن وقيل تنقلب
صحيحة لتحقق العجز ولو لم يهل التراب يخرج فيغسل ويصلى عليه مالم
يتفسخ والمعتبر فيه الكبر في الصحيح لاختلافه باختلاف الزمان
والمكان والاشخاص واذا كان القوم سبعة يقدم واحدا ماما وثلاثة
بعده واثنان بعدهم وواحد بعدهما لان في الحديث من يصلي على ثلاث
صفوف غفر له وخيرها اخرها لانه ادعى للاجابة بالتواضع واذا
اجتمعت الجنائز فالافراد بالصلاة لهل منها اولى وهو ظاهر و
يقدم الافضل فالافضل ان لم يكن سبق وان ارجحهم اولوح السبو
صلى مرة واحدة صح وان شاء جعلهم صفا عن يمينه ويقوم عند افضلهم
وان شاء جعلها اي الجنائز صفا طويلا امامه يلي القبلة بحيث يكون صدر
كل واحد قدام الامام محاذيا له وقال ابن ابي ليلى يجعل راس كل وا
اسفل من راس صاحبه هكذا در رجال وقال ابو حنيفة هو حسن لان النبي
صلى الله عليه وسلم وصاحبيه دفنوا هكذا والوضع للصلاة كذلك قال
وان وضعوا راس كل واحد بحذاء راس الاخر فحسن وهذا كله عند
التفاوت في الفضل فان لم يكن ينبغي ان لا يعدل عن المحاذات فلذا
قال ودائما الترتيب في وضعهم فيجعل الرجال مما يلي الامام ثم
الصبيان بعدهم اي بعد الرجال ثم الخناثى ثم النساء ثم المراهقات
ولو كان الكل رجالا روي الحسن عن ابي حنيفة يوضع افضلهم و
اسنهم مما يلي الامام وهو قول ابي يوسف والحر معتد على العبد
وفي رواية الحسن اذا كان العبد اصلح قدم واذا دفنوا بقبر واحد
لضرورة ووضعوا فيه على عكس هذا الترتيب ينقدم الافضل فالافضل

الى القبلة

الى القبلة والاكثر قرانا وعلما كالافضل في شهداء احد ولا يقتدي بالا
مام من سبق ببعض التكبيرات و وحده بين تكبيرتين حين حضر بل
ينتظر تكبير الامام فيدخل معه اذا الكبر عند ابي حنيفة ويحمر وقال
ابو يوسف يكبر حين يحضر ويحسب له وعندهما يتضي الجميع ولا
يحسب له تكبير احرامه كالمسبوق بركعات وبوافقه اي المسبوق
امامه في دعايه لو علمه بسماعه على ما قاله مشايخ بلخ ان السنة ان
يسمع كل صف ما يليه ثم يقضي المسبوق ما فاته من التكبيرات قبل رفع
الجنازة مع الدعا ان امن رفع الجنازة والا كبر وقبل ووضعها على الاكتا
شا بها امتناعا عن بطلانها بامتناعها ولا ينتظر تكبير الامام ومن حضر
تحريمته فيكبر ويكون مدركا وسيلم مع الامام ومن حضر بعد التكبير
الرابعة قبل السلام فاتته الصلاة عندهما في الصحيح لانه لا وجه
الى ان يكبر وحده كما في البزازية وغيرها وعن محمد انه يكبر كما
قال ابو يوسف ثم يكبر ثلاثا بعد سلام الامام قبل رفع الجنازة
وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وغيرها فما خالف التصحيح كما تري
وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو اي الميت فيه كراهة
تنزيه في رواية ورجحها المحقق ابن الهمام وتحريم فيما خرى
والعلة فيه ان كان خشية التلويث ففي تحريمية وان كان شغل
المسجد بالم يبن له فتنزيهية والمروي قوله صلى الله عليه وسلم
من صلى على جنازة في المسجد فلا شئ له وفي رواية فلا اجر له او
كان اكثر خارجه اي المسجد مع بعض القوم وكان بعض الناس
في المسجد او عكسه ولو مع الامام على المختار كما في الفتاوى الصغري
خلافا لما اورده النسفي من ان الامام اذا كان خارج المسجد مع
بعض القوم لا يكره بالاتفاق لما علمت من الكراهة على المختار